



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي ميلة عبدالحفيظ بوالصوف
معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة



- السنة: الأولى ماستر
- الفوج : 01

بحث بعنوان:

لجنة بازل 3 لإدارة المخاطر

تحت إشراف الأستاذة

✓ ضيف

أعضاء البحث:

✓ شحدان أماني

✓ بن سعيد نسيبة

✓ زيماموش عايدة

✓

السنة الدراسية: 2024 / 2025

تعد ادارة المخاطر البنكية من القضايا الجوهرية التي تشغل البنوك والجهات التنظيمية على حد سواء نظراً لدورها الحاسم في ضمان الاستقرار المالي وحماية المؤسسات المصرفية من الازمات قمع تنامي العولمة المالية وازدياد تعقيد الادوات المالية اصبحت المخاطر التي تواجهها البنوك اكثر تشيعاً مما استدعي تطور مناهج متقدمة لإدارتها ومن هذا المنطلق اطلعت لجنة بازل الأشراف المصرفي بدور رئيسي في وضع معايير تنظيمية تهدف إلى تحسين قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية وتعزيز الشفافية الانضباط السوقى وقد تعيد هذا الدور من خلال ثلاث اتفاقيات رئيسية في بازل (1988) 1 - بازل (2014) 2، وبازل (2010) 3 والتي شهدت تطورات كبيرة في كيفية تقييم المخاطر البنكية وإدارتها حيث ركزت بازل 1 معيار كفاية رأس المال القائم على مخاطر الائتمان وجاءت بازال 2 : بنموذج أكثر تفصيلاً يشمل مخاطر التشغيل والسوق ويعتمد على ثلاث ركائز رئيسية الا أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 كشفت العديد من أوجه القصور مما استدعى اتفاقية بازل 3 : التي شهدت كل متطلبات رأس المال والسيولة والحد من المخاطر النظامية. ومنها نتبع الاشكالية الأساسية لهذا البحث ما هي المناهج المعتمدة في إدارة المخاطر البنكية وفق لجنة بازل ولا سيما بازل 3. في تعزيز الاستقرار المالي، ومختلف التحديات التي تواجه تطبيق هذه المعايير في ظل تطورات الأسواق المالية العالمية؟

مبحث 1: ماهية المخاطر البنكية.

- مطلب 1: مفهوم المخاطر البنكية وأنواعها:

(ا) مفهوم المخاطر البنكية: تشير المخاطر البنكية إلى مجموعة من الاحتمالات التي قد تؤدي إلى خسائر مالية أو إلى عدم الاستقرار المالي للمؤسسة المصرفية نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية وتعد إدارة هذه المخاطر من العناصر الحيوية التي تساهم في الحفاظ على استقرار لبنك وضمان استمراريته.

فوفقاً للبنك المركزي السعودي تعرف المخاطر البنكية بأنها:

- الاحتمالات التي قد تؤثر سلباً على قدرة البنك في تحقيق أهدافه المالية والتي تنشأ من مصادر مختلفة بما في ذلك العملاء، الأسواق، الأنظمة التشغيلية والعوامل القانونية والتنظيمية.

- وعرفها صندوق النقد العربي على أنها:

مجموعة من العوامل غير مؤكدة التي تؤدي إلى تدهور الأوضاع المالية للبنك سواء كان نتيجة المخاطر الداخلية المرتبطة لإدارة والعمليات أو مخاطر خارجية ناتجة عن البيئة الاقتصادية والتشريعية.

خلاصة:

المخاطر البنكية هي جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي وتتطلب استراتيجيات متطورة لإدارتها مثل التي وضعتها لجنة بازل.

2- أنواع المخاطر البنكية:

تواجه البنوك العديد من المخاطر التي قد تؤثر على استقرارها وكفاءتها التشغيلية وتتعدد أنواعها بتعدد مصادرها فنجد:

1- المخاطر الائتمانية:

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها احتمالية عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزامه تجاه البنك في الوقت المحدد مما يؤدي إلى خسائر مالية للبنك وتعد هذه المخاطر من أكثر المخاطر تأثيراً على استقرار المصارف نظراً لاعتماد البنوك بشكل رئيسي على عمليات الإقراض.

2- أسبابها:

- عدم كفاءة تحليل الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منح القروض.
- التغيرات الاقتصادية السلبية مثل الركود الاقتصادي أو التضخم المرتفع الذي يقلل من قدرة العملاء على السداد.
- التركيز الائتماني في قطاعات معينة مما يزيد من مخاطر عدم السداد إذا تعرضت إلى أزمات.
- ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وعدم وجود ضمانات كافية للقروض.

3- تأثيراتها:

- خسائر مباشرة نتيجة عدم تسديد القروض الممنوحة.
- تدهور جودة الأصول المصرفية مما يؤثر على المتطلبات كفاية رأس المال وفقاً لمعايير بازل.

- تراجع ثقة المستثمرين والمودعين في البنك مما يؤدي إلى انخفاض السيولة المصرفية.¹

2- المخاطر التشغيلية:

تشير المخاطر التشغيلية إلى الخسائر الناتجة عن فشل وقصور في العمليات الداخلية مثل أخطاء بشرية أو إخفاقات في الأنظمة التكنولوجية عمليات الاحتيال أو المشكلات القانونية.

- أسبابها:

- ضعف أنظمة الحوكمة الداخلية والرقابة التشغيلية.
- الاعتماد الكبير على التكنولوجيا المالية دون إجراءات احترازية كافية.
- عمليات الاحتيال والتزوير من قبل الموظفين والعملاء.
- الأعطال التقنية أو الهجمات السيبرانية التي تؤثر على الأنظمة المصرفية.

- تأثيراتها:

- فقدان البيانات والتعرض للاحتيال مما يضر بسمعة البنك.
- خسائر مالية مباشرة بسبب الغرامات القانونية والتعويضات للعملاء.
- تعطيل العمليات المصرفية مما يؤدي إلى فقدان الثقة في البنك. (بنك المركزي السعودي. 2021.¹

¹ عبد القادر عمر (2017) إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية- دار الازاوري العلمية للنشر، ص88.

3- المخاطر السوقية:

تعرف بأنها المخاطر الناتجة عن التغيرات في العوامل السوقية مثل أسعار فائدة الصرف، أسعار الأسهم، السندات مما يؤدي إلى خسائر مالية للمصرف.

- أسبابها:

- تقلبات أسعار الفائدة مما يؤثر على الكلفة والتمويل والعوائد المتوقعة.

- التغيرات في الأسعار والعملات وتأثيرها على الأصول الأجنبية المتوقعة.

- تسديد بأسعار الأوراق المالية وتأثيرها على استثمارات البنك.

- تأثيراتها:

- انخفاض قيمة الأصول المالية للبنك.

- تراجع الأرباح نتيجة ارتفاع تكاليف التمويل أو خسائر الاستثمارات¹.

4- مخاطر السيولة:

تشير إلى عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل بسبب نقص السيولة المتاحة.

- أسبابها:

- سحب المودعين أموالهم بكميات كبيرة على دفعة واحدة.

- ضعف التخطيط المالي وإدارة الموجودات والمطلوبات قد تؤدي إلى إفلاسه.

- الاعتماد الزائد في تمويل قصير الأجل.

¹ - الهيئات الرقابية المصرفية العربية...2019.

- تأثيراتها:

- تعرض البنك لأزمة السيولة مما يؤدي إلى إفلاسه.
- اللجوء إلى بيع الأصول بخسائر توفير السيولة المطلوبة.

المخاطر النظامية:

وهي المخاطر التي تؤثر على النظام العام المالي ككل نتيجة انهيار مؤسسات مالية كبيرة أو أزمات اقتصادية كبيرة.

- أسبابها:

- الترابط الكبير بين البنوك من خلال القروض.
- الأزمات المالية الاقتصادية الحادة مثل أزمة 2008.

- تأثيراتها:

- انهيار البنوك وتدخل الحكومات في انقاذ المؤسسات المالية المتعثرة.¹

¹ - (صندوق النقد العربي، 2022)

- المبحث 2: الأساليب التقليدية والحديثة للإدارة المخاطر البنكية.

الأساليب التقليدية: هي الممارسات والمنهجيات التي استخدمتها البنوك قبل أزمة 2008 لإدارة المخاطر والتي كانت تعتمد على التقديرات الذاتية الخيرة السابقة والبيانات التاريخية دون الأمد بعين الاعتبار المخاطر النظامية أو الأزمات المفاجئة.

.أبرز الأساليب التقليدية.

أ- التحليل المالي الائتماني التقليدي :

-يعتمد على تحليل القوائم المالية قبل منح القروض.

- تقييم الجدارة الائتمانية بناءا على سجل ائتماني وضمانات مقدمة.

-ضعف استخدام الأدوات الكمية المتقدمة لتقييم المخاطر.

ب -سياسة التخصيص الاحتياطي:

هو احتفاظ البنوك بنسب معينة من الاحتياطيات المالية كإجراء احترازي، وضعف التنوع في ادارة الأصول والمطلوبات مما زاد من التعرض للصدمات.

- إدارة المخاطر الانتقالية بطريقة يدوية: اي غياب نماذج كمية دقيقة للتنبؤ بالمخاطر المحتملة.

(II) الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر بعد الأزمة 2008:

أثبتت أزمة 2008 ضعف الأساليب التقليدية وأظهرت الحاجة الى المناهج أكثر تطورا تعتمد على أدوات الكمية النماذج الإحصائية وتعزيز الشفافية الرقابية مثل بازل 3 سفر من متطلبات أكثر صرامة.

-أبرز الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر .

-تثبيت معايير بازل 3 تعزيز كفاية رأس مال:

اي فرض متطلبات رأس المال اضافة لمواجهة المخاطر الصافية وكذا إدخال مفهوم نسبية الرفع المالي لضمان عدم الإفراط في الديون.

كفاية رأس المال: رأس المال الرقفاني

الأصول المراجعة بالمخاطر CAR=

رأس المال الأساسي

اجمالي الأصول غير المرجعية بالمخاطر. Rotio

-استخدام النماذج الكمية والثبوتية: وهي نماذج القيمة المعرضة للخطر أولاً لتقييم " احتمالات الخسائر المستقبلية بناء على تحليل الاحصائيات التاريخية.

نماذج اختبارات الضغط المالي:

- محاكاة سيناريوهات أزمات مالية لاختبار قدرة البنك على التحمل.
- ادارة مخاطر السيولة: لاعتماد على نسبة التعطية السيولة LCR : الضمان احتفاظ البنك بسيولة كافية لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل.
- تطوير ادوات تحويل بديلة مثل السندات القابلة للتحويل عند الأزمات

$$LCR = \frac{HQLA}{NCF} \times 10$$

أصول سائلة عالية الجودة ←

↑

صافي للتدفقات النقدية الخارجية الممنوحة في 30 يوم

- تعزيز الرقابة والشفافية المالية: بالاعتماد على تطبيق معايير الإفصاح المالي المحسن لضمان دقة البيانات المالية.

- انشاء هيئات رقابة مستقلة للإشراف على تطبيق سياسات إدارة المخاطر.
- لقد اثبت الأزمة المالية 2008 أن الأساليب التقليدية لإدارة المخاطر لم تكن كافية لحماية البنوك لذا لجأت لتبني منهجيات اكثر تطوراً كاستخدام نماذج كمية، تعزيز الرقابة الداخلية تطبيق معايير بازل 3

المبحث الثاني: متطلبات لجنة بازل 3 لإدارة المخاطر.

1-متطلبات رأس المال وتعزيز صلاية البنوك:

تعد اتفاقية بازل 3 مجموعة من المعايير واللوائح الدولية التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية بهدف تعزيز استقرار القطاع المصرفي العالمي ومقاومة للصدمات المالية.

(تستند هذه الاتفاقية إلى الرؤوس المستفادة من الأزمات المالية العالمية في 2008. وتهدف تحسين نوعية وكمية رأس المال الذي تحتفظ به البنوك وتعزيز سيولتها وضمان قدرتها على مواجهة الضغوط المالية) .
متطلبات رأس المال وفقا لبازل 3:

- 1الركيزة الأولى: الحد الأدنى المتطلبات رأس المال
- . الأسهم العادية في المستوى (CET1) تشكل رأس المال الأعلى جودة . ويشمل الأسهم العادية والأرباح المحتجزة، يتعين على البنوك الحفاظ على نسبة (CET1) لا تقل من 5،4 من الأصول المرجحة بالمخاطر .
- رأس مال المستوى 1: يشمل CET 1 ورأس مال إضافي من المستوى 1، مثل الأسهم المفضلة غير التراكمية، يجب أن تكون نسبة رأسمال المستوى 1 لا تقل عن 6% من الأصول المرجحة بالمخاطر .
- إجمالي رأس المال: يشمل رأس مال المستوى 1 ~ ورأس المال من المستوى 2، مثل الديون الثانوية، يجب أن تكون نسبة إجمالي رأس المال لا تقل عن 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر .

- الركيزة الثانية: عملية الاشراف والمراجعة: تتضمن تقييمات إشرافية الممارسات إدارة المخاطر وملاءة رأس المال لدى البنوك. مع التركيز على المخاطر النظامية وضمان امتثال البنوك للمتطلبات التنظيمية.¹
- الركيزة الثالثة: متطلبات الإفصاح.
 - تتطلب من البنوك تقديم معلومات شفافة حول ممارسات إدارة المخاطر وهيكل رأس المال، ومستويات السيولة، مما يعزز الثقة في النظام المصرفي ويمكن المستثمرين والمودعين من اتخاذ قرارات مستنيرة.
 - تعزيز صلابة البنوك في إدارة المخاطر: تهدف بازل 3 إلى تعزيز مرونة البنوك من خلال التركيز على ثلاث مجالات:
- كفاية رأس المال: تشجيع على الحفاظ على احتياطات رأس مالية قوية بخاصة من النوعيات عالية الجودة مثل CET 1 لضمان قدرة البنوك على امتصاص الخسائر.
- اختبارات الضغط: (stress Lesting)
 - تقيم قدرة البنوك على الصعود أمام السيناريوهات الاقتصادية والمالية الصعبة اما ساعد في تحديد نقاط الضعف المحتملة واتخاذ التدابير الوقائية.
- إدارة مخاطر السيولة: تركز على ضمان توفر أصول سائلة كافية لتلبية احتياجات التمويل خلال فترات الضغوط المالية، مما يعزز استقرار النظام المالي

¹ - بو عشاوي يوسف ، عليش قطعة ، مقال علمي " إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمتطلبات بازل 3:2.1 - مجلة دراسات اقتصادية الجزائر، 2015 ، ص 76 - 17

-
-
- **المطلب 2: إدارة مخاطر السيولة والاستقرار المالي .**
 - **تركز بازل 3 على تعزيز قدرة البنوك على التعامل مع تحديات السيولة قصيرة وطويلة الأجل من خلال إدخال معايير محددة:¹**
 - **1- نسبة تغطية السيولة (LCR):** تقيس قدرة البنك على تغطية احتياجات السيولة قصيرة الأجل (30 يوما) باستخدام أصول سيولة عالية الجودة.
 - **المتطلب:** يجب أن تكون نسبة LCR لا تقل عن 100%، مما يعني أن الأصول السائلة المؤهلة يجب أن تساوي أو تتجاوز التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة خلال فترة الـ 30 يوم، الأهمية: تضمن هذه النسبة أن البنوك تمتلك مخزوناً كافياً من الأصول السائلة لمواجهة الضغوط المالية قصيرة الأجل.
 - **2- صافي نسبة التحويل المستقر NSFR** تقيس مدى استقرار تمويل البنك على المدى الطويل مقارنة بأصوله ومخاطره.
 - **المتطلب:** يجب أن تكون NSFR لا تقل عن 100% مما يعني أن تمويل البنك المستقر يجد أن يكون كافياً لدعم أصوله ومخاطره لمدة تزيد عن عام.
 - **الأهمية:** تعزز هذه النسبة استقرار التمويل طويل الأجل وتقلل من الاعتماد على مصادر التمويل غير المستقرة
 - **تعزيز الاستقرار المالي:** تساهم معايير بازل 3 في تعزيز الاستقرار المالي من خلال:

¹ ط (11) أحمد السيد شردي، كتاب " إدارة المخاطر المالية، دار الفكر الجامعي، مصر الكلمة. 1030

- تقليل مخاطر السيولة النظامية.

تساهم متطلبات السيولة في بازل 3 في الحد من مخاطر العدوى المالية التي قد تنتشر بين البنوك والأسواق المالية ففي الأزمات المالية السابقة مثل أزمة 2008، أدى نقص السيولة لدى بعض البنوك إلى انهيارها، مما أثر على النظام المصرفي بالكامل. لذلك، جاءت معايير مثل نسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي نسبة التحويل المستقر (NSFR) لضمان امتلاك البنوك مخزوناً كافياً من السيولة لمواجهة الأزمات.

LCR: يمنع حدوث حالات الذعر المصرفي الناتجة عن نقص السيولة قصيرة الأجل مما يقلل من احتمالية التدخل الحكومي لإنقاذ البنوك المتعثرة

NSFR: يعزز من قدرة البنوك على الاستدامة المالية عبر تقليل اعتمادها على التمويل قصير الأجل عالي المخاطر وبالتالي منع الأزمات المصرفية الممتدة.¹

2- تحسين جودة رأس المال وتعزيز قدرة البنوك على تحمل الخسائر:

تم رفع متطلبات رأس المال الأساسية في اللجنة بازل لضمان أن تكون البنوك قادرة على تحمل الصدمات المالية دون الحاجة إلى إنقاذ حكومي، يتم ذلك عبر:

- زيادة الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسي: ويتعين على البنوك الاحتفاظ بنسبة أعلى من رأس المال الأساسي، وهو ما يجعلها أكثر صلابة في مواجهة الخسائر.

- المحافظة على رأس المال الوقائي: تفرض لجنة بازل 3 على البنوك الاحتفاظ باحتياطي إضافي من رأس المال لمواجهة الأزمات غير المتوقعة.
- ادخال رأس المال الإضافي لمواجهة الأزمات النظامية:

¹ - مصطفى عبد السلام، كتاب الاستقرار الحالي وإدارة الأزمات المصرفية، دار المطبوعات، الجامعية، مصر ط1، 2016، ص 144.

يلزم البنوك بزيادة احتياطات رأس المال في أوقات النمو الاقتصادي حتى تتمكن من استخدامها في الفترات الاقتصادية الصعبة.

3- تعزيز الشفافية والرقابة المصرفية:

تلزم لجنة بازل 3 البنوك بالكشف عن معلومات أكثر دقة وشفافية حول وضعها المالي، مما يسمح للجهات التنظيمية والمستثمرين بتقييم مخاطرها بشكل أفضل. ويشمل ذلك:

. تقديم تقارير منتظمة حول نسب رأس المال والسيولة، مما يساعد على رصد أي مؤشرات مبكرة على الأزمات

- وضع آليات أكثر صراحة لإدارة المخاطر، مثل اختبار الضغط المالي لضمان استعداد البنوك لمختلف السيناريوهات الاقتصادية
- تعزيز دور البنوك المركزية في الرقابة على المؤسسات المالية لضمان الامتثال لمتطلبات بازل 3

4- الحد من الرافعة المالية المفرطة : ساهمت الرافعة المالية المفرطة

(Leverage) في تضخم الأزمات المالية ، حيث قامت بعض البنوك باقتراض موال أكثر بكثير من أصولها الحقيقية. لذلك، أضافت لجنة بازل 3 نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio) (والتي تلزم البنوك بعدم تجاوز حد معين من الاقتراض مقارنة برأس المال الحقيقي، مما يحد من المخاطر المرتبطة بالديون المفرطة.¹

5- تعزيز استقرار الأسواق المالية ومنع الأزمات المصرفية العالمي.:

¹ - مصطفى عبد السلام ، مرجع سبق ذكره : ص 146 .

من خلال الزام البنوك بامتلاك احتياطات رأسمالية وسيولة كافية ، تقل
احتمالية التدخل الحكومي لإنقاذ البنوك المتعثرة، مما يقلل من استخدام
أموال دافعي الضرائب في عمليات الإنقاذ المالي.

تقليل مخاطر " البنوك الكبرى التي لا يمكن السماح بفشلها too big to-
fail- حيث تفرض بازل 3 متطلبات أشد صرامة على المؤسسات المالية
الضخمة .

-خلاصة

تعزز معايير بازل 3 الاستقرار المالي عبر تقوية متطلبات رأس المال، تحسين إدارة السيولة، الحد من الرافعة المالية، وتعزيز الشفافية والرقابة، ومن خلال هذه التدابير، يصبح النظام المصرفي أكثر مقاومة للخدمات المالية، مما في الحفاظ على استقرار الأسواق العالمية وتقليل احتمالات حدوث أزمات ساعد مالية مستقبلية

المطلب 3: ادارة المخاطر الائتمان والتشغيل والسوق:

تعد اتفاقية بازل 3 إطارا تنظيميا عالمية وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية بهدف تعزيز استقرار النظام المالي العالمي من خلال تحسين إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية، وتركز بازل 3 على ثلاثة أنواع رئيسية من المخاطرة

- مخاطر الائتمان: تتعلق بإمكانية عدم قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم المالية

- المخاطر التشغيلية: تشمل الخسائر المحتملة الناتجة عن عيوب أو إخفاقات في العمليات الداخلية مثل الأنظمة والتقنيات والموارد البشرية.

- مخاطر السوق: تتعلق بتقلبات أسعار الأسواق المالية التي قد تؤثر على قيمة الأصول والالتزامات .

إدارة مخاطر الائتمان في بازل 1:

- متطلبات رأس المال : تفرض بازل 3 على البنوك الاحتفاظ بنسبة أعلى من رأس المال الأساسي لمواجهة مخاطر الائتمان.

تقييم المخاطر: تشجيع لجنة بازل و البنوك على استخدام نماذج متقدمة لتقييم مخاطر الائتمان امثل منهجية (IRB) Intermed Batings - Baled ، والتي تعتمد على تقييمات الداخلية للمخاطر: Approach

- إدارة المخاطر التشغيلية في بازل3.
- متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية: تحدد بازل 3 متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية باستخدام منهجيات مثل Basic Indicators BIA : approcha (Advanced Mesurément) AMA, Approche
- إطار الحوكمة والرقابة: تشدد بازل 3 على ضرورة أن يكون لدى البنوك آخر عمل قوية لإدارة المخاطر التشغيلية، بما في ذلك تحديد المخاطر المحتملة وتقييم تأثيرها، وتطوير استراتيجيات للتخفيف من آثارها.
- إدارة مخاطر السوق في بازل3.
- متطلبات رأس المال لمخاطر السوق: تفرض بازل 3 على البنوك الاحتفاظ براس مال كاف لمواجهة مخاطر السوق، مع التركيز على مخاطر السوق المتكبدة و مخاطر الائتمان الطرف المقابل
- اختبارات الضغط : (stress testing تشجع بازل 3 البنوك على اجراء- اختبارات ضغط دورية لتقسيم قدرة المؤسسة على تحمل الصدمات الاقتصادية والمالية
- مخاطر السوق المتكبدة، تشير إلى الخسائر التي تتحملها المؤسسات المالية نتيجة لتقلبات أسعار الأسواق المالية مثل أسعار الفائدة. أسعار الصرف) أسعار السلع، وأسعار الأسهم .

- مخاطر ائتمان الطرف المقابل:

تتعلق بإمكانية تعرض المؤسسة المالية للخسارة إذا فشل الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته التعاقدية خاصة في أسواق المشتقات المالية خارج البورصة. -

- المبحث3: تقييم لجنة بازل 3.

- المطلب 1: أثر بازل 3 على الاستقرار المالي والاقتصادية

- أولاً - الأثر على الاستقرار المالي:

- تحسين قدرة البنوك على مواجهة الأزمات: بازل 3: فرض على البنوك الاحتفاظ لرأس المال أعلى مما يقلل من مخاطر الإفلاس في الأزمات عزز رأس المال الأساسي إلى 4,5 % من الأصول المرجحة بالمخاطر مما يحسن قدرة البنوك على امتصاص الخسائر، أضاف مصدات رأس أعمال الاحتياطية (Capital Buffers) تصل إلى 2.5 لمواجهة التقلبات.
- تقليل المخاطر النظامية: بازل وفرض متطلبات إضافية على البنوك ذات الأهمية النظامية العالمية لتقليل مخاطر العدوى المالية.
- أدخل مفهوم معدلات الرفع المالي لضمان أن البنوك لا تعتمد عليكم شكل مفرط على التمويل بالدين.
- تعزيز السيولة وتحسين الاستقرار النقدي وضع معيار نسبة تغطية السيولة (LCR) لضمان امتلاك البنوك سيولة كافية.
- تحسين ثقة المستثمرين.
- التأثير على النمو الاقتصادي المستدام: عندما تكون البنوك أكثر استقرار يصبح الاقتصاد أقل عرضة للزمات المالية التي قد تؤدي إلى الركود.
- التأثير على الإقراض والاستثمار.

- تقليل التقلبات الاقتصادية، من خلال فرض مصدات رأس المال الاحتياطية تضمن بازل بان البنوك لا تفرط في الاقتراض خلال الأزمات خلال الفترات الاقتصادية المزدهرة ولا تتوقف عن الإقراض تماما خلال الأزمات.¹
- المطلب 2: تحديات بازل 3 في الدول النامية.

رغم أن بازل 3 يهدف إلى تعزيز الاستقرار الحالي إلى أن تطبيقه في الدول النامية يواجه عدة تحديات كبيرة هذه الدول غالبا ما تملك أنظمة مالية أقل تطورا وبنوك ضعيفة واقتصادات تعتمد على التمويل المصرفي مما يجعل الامتثال المتطلبات بازل 3 صعبا.

1- صعوبة زيادة رأس المال في البنوك: حيث أنه في الدول النامية - العديد من البنوك لا تملك احتياطات كافية ولا تستطيع بسهولة زيادة رأس المال بسبب ضعف الاسواق المالية وعدم توفر مستثمرين كبار.

2- ضعف أنظمة إدارة المخاطر: زيادة تكلفة الامتثال لأن البنوك نحتاج إلى استعارات ضخمة في تكنولوجيا المعلومات وأنظمة الرقابة

3- التكاليف العالية للامتثال لبازل 3: قد تضطر بعض البنوك إلى رفع رسوم الخدمات المصرفية لتعويض التكاليف مما يؤثر على العملاء. وهذا يؤدي إلى غلق أو ادماج بعض البنوك الصغيرة.

¹ - على حسين علي، كتاب الاستقرار المالي في كل اتفاقيات بازل " ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الأردن، ط2، 2019، ص 164-165.

4- نقص الكفاءات والخبرات المصرفية: تحتاج البنوك إلى تدريب مكثف لموظفيها مما يزيد من التكاليف، قد يؤدي نقص الخبرات إلى أخطاء في تطبيق القواعد مما يعرض البنوك لمخاطر غير محسوبة¹.

- بعض الحلول الممكنة:²

- تدريب تطبيق بازل.
 - تعزيز اسواق رأس المال .
 - تحسين البنية التحتية المالية.
 - التعاون بين الهيئات الرقابية.
 - تطوير الكفاءات المصرفية ايجاد حلول الدعم البنوك الصغيرة.
- خلاصة القول: تطبيق بازل وفي الدول النامية قد يكون هي لكنه ضروري لضمان استقرار الأنظمة المالية تحتاج هذه الدول إلى استراتيجيات تدريجية ودعم حكومي لتجاوز التحديات وتحقيق النظام المال القوي ومستدام

¹خالد زكرياء ، كتاب " مقر كتاب مقررات لجنة بازل وتطبيقها في الدول النامية " ، دار الصفاء للنشر (1ط، 2018 ، ص51.

²خالد زكرياء ، مرجع نفسه . ص 53

خاتمة

توصلنا في هذا البحث إلى أن هذه لمعايير ساهمت في تحيين قدرة البنك على

مواجهة المخاطر لكنها تواجه تحديات في التطبيق خاصة في السواق الناشئة طما
أن هناك مخاوف بشأن تأثيرها على قدرة البنوك على تمويل الاقتصاد الذي
يتطلب المرتطورا مستمرا لهذه المعايير لمواكبة التحولات المالية والاقتصادية
وضمن تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

المصادر والمراجع:

1. عبد القادر عمر (2017) إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية- دار الازاوري العلمية للنشر
2. الهيئات الرقابية المصرفية العربية...2019.
3. صندوق النقد العربي، 2022
4. بوعشاوي يوسف ، عليش قطمة ، مقال علمي " إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمتطلبات بازل 3:2.1 - مجلة دراسات اقتصادية الجزائر
5. ط (11) أحمد السيد شردي، كتاب " إدارة المخاطر المالية، دار الفكر الجامعي، مصر الكلم
6. مصطفى عبد السلام، كتاب الاستقرار الحالي وإدارة الأزمات المصرفية، دار المطبوعات ، الجامعية، مصر ط1.
7. على حسين علي، كتاب الاستقرار المالي في كل اتفاقيات بازل " ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الأردن، ط2.
8. خالد زكرياء ، كتاب " مقرر كتاب مقررات لجنة بازل وتطبيقها في الدول النامية "، دار الصفاء للنشر(ط1).